

المشاع والملكية الخاصة في قضاء عجلون : اثر الطابو العثماني على اشكال حيازة الارض في ولاية سوريا

مارتا مندي

زميلة بحث في قسم الانثروبولوجيا
معهد الانثار والانثروبولوجيا
جامعة اليرموك

حاولت في هذه الورقة اعادة النظر في عملية تطويب (تسجيل) الاراضي في منطقة سوريا الكبرى في اواخر العهد العثماني ، فبدات بفحص وتدقيق الاتجاهات العامة للباحثين في تفسير قانون الاراضي العثماني لسنة ١٨٥٨م ، اضافة الى آرائهم المتعلقة باثر عملية التسجيل على أنماط الحيازة وتوزيع حقوق الملكية في الارض ، وانطلاقا من ذلك طرح بعض التساؤلات حول اشكالية عملية التسجيل بحد ذاتها معتمدين في ذلك على دراسة سجلات الطابو الخاصة بقضاء عجلون من لواء حوران في جنوب ولاية سوريا في فترة التسجيل الاساسي (١٨٧٦ - ١٨٨٦م) (١) .

دراسة مستفيضة لطبيعة العلاقات الزراعية التي يمكن اكتشافها من خلال تحليل شمولي للتسجيل في احدى قرى القضاء . وبذلك فاننا نهدف الى توخي قدر من الدقة عند مناقشة قضية « ظهور الملكية الخاصة » في مناطق الحق الفلاحي في سوريا من جهة ، ومن جهة اخرى ، تشجيع الباحثين مستقبلا على استخدام سجلات الطابو كمصدر مهم لكتابة تاريخ اجتماعي للقرى السورية وليس للمدن فحسب.

آراء الباحثين في تفسير قانون الاراضي العثماني :

لو تتبعنا ما كتب حول اصدار قانون الاراضي العثماني لسنة ١٨٥٨م للاحظنا ان أغلب المؤلفين والباحثين يفترضون أن هناك معنى موحدا للقانون . وثمة فئتان من هؤلاء الباحثين : الاولى، منها (B. Davison, H. Gerber, G. Baer and K. Karpat) (٢) ترى بأن نص القانون يعتبر تعبيرا عن رغبة السلطة في اعادة بسط هيمنتها وسلطتها المركزية على ادارة الاراضي بعد الضعف الذي طرأ عليها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وبالتالي فان الباحثين الذين ينتمون لهذه الفئة يؤكدون على أوجه الاستمرارية مع التقاليد القانونية العثمانية السابقة (قانوننامات) والتي تهدف الى حماية حقوق المزارعين (الفلاحين) في الارض الزراعية ، أما الثانية ومنها عبد الله الحنا ورفعت أبو الحاج (٣) و M. Farouq-Sluglett P. Siugiett and (٤) فيختلف مؤلفوها في قراءتهم للقانون ، فهم ينظرون الى هذا القانون كانعكاس لتطور الحقوق الخاصة في

دراسات تاريخية ، العددان ٤٣ و ٤٤ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

الأرض على المستوى الفعلي تبلور خلال القرنين المذكورين ، أي فترة لا مركزية السلطة في الدولة العثمانية ، ويفسرون بالتالي نص القانون على أنه تعبير أيديولوجي في البنية الفوقية نتج عن تغييرات تحققت مسبقا في البنية التحتية .

لا أود الخوض في تلك المناقشات الجدلية لأن اهتمامنا هنا ينصب على مستوى آخر من القانونية غير النص العام والمجرد ، أي على نظام التسجيل العملي . هذا من جهة ومن جهة أخرى درست المسألة على افتراض أن الدولة قد وضعت القانون كشيء مجرد ، وبمعزل عن الظروف المحيطة والاتجاهات المختلفة المتجسدة في نص القانون . فعلى سبيل المثال يكفي (Gerber) لدعم مقولته بأن قانون الأراضي قد وضع في خط التقاليد القانونية العثمانية السابقة بالإشارة إلى نقاط تشابه عامة فقط مع نصوص بعض (القوانين) . ولا يوجد في اللغات الأوروبية والعربية - على الأقل - بحث دقيق حول الشخصيات التي قامت بوضع النص أو محيطهم الاجتماعي والسياسي ، ومن خلال قراءة سطحية لنص القانون تظهر إشكالية افتراض الطابع الموحد للنص . فنلاحظ من ناحية بأنه يهدف إلى توحيد العمل من خلال كلمة القانون ، وبذلك يأتي بروح خط التشريع العثماني عبر العصور . ومن ناحية أخرى يؤكد على الدور الأيديولوجي الأساسي والمتعارف عليه للسلطة العثمانية في الدفاع عن حقوق القرويين^(٥) . ولكن القانون ينص أيضا على الحياة الفردية وأنظمة الإرث التي تؤدي إلى تفتيت هذا الإرث ، أنه من الصعب استنتاج نية موحدة من نص القانون .

أثر التسجيل العثماني للأرض على أنماط الحياة :

على الرغم من اختلاف الباحثين في قراءتهم للقانون ، فإنهم يتفقون حول الآثار المترتبة على تطبيق القانون في سورية الكبرى . فالجميع متفقون على فشل محاولات السلطة العثمانية في تسجيل الحقوق القائمة على الأرض بشكل كامل ، وخاصة حقوق الفلاحين ، والاستثناء الوحيد من هذا التعميم هو عمل (Gerber) المعتمد على سجلات مجلس الإدارة العثمانية في القدس^(٦) .

وبالعودة إلى التعميم فإن الفشل المزعوم يفسر من خلال سببين رئيسيين : الأول جهاز الطابو الإداري الذي كان يعاني من قلة عدد الموظفين ووقوعهم تحت وطأة الأعيان (أصحاب النفوذ المحلي) ومن تفشي الرشوة بين صفوفهم^(٧) . أما الثاني فيرتبط بالفلاحين أنفسهم ، إذ أن ميلهم إلى الإدارة المشاعية وخوفهم من الضرائب والتجنيد قد شجعهم على الامتناع عن التسجيل في بعض المناطق حتى في حالة توفر القدرة المادية على دفع رسوم التسجيل . لقد ساهم هذان العاملان بالتالي في تراكم الأراضي بأيدي كبار الملاكين منذ إحلال التسجيل العثماني في منطقة سوريا الكبرى ، إن ضعف الموظفين العثمانيين وعدم كفاءتهم وميلهم للرشوة من ناحية ، وخوف الفلاحين وجهلهم

بأهمية تسجيل حقوقهم من ناحية أخرى شكلت اسباباً لبروز المشكلة ، غير ان هذا التعميم لا يستند الى أي بحث أو تنقيب في سجلات الطابو ذاتها وذلك لعدم رجوع المؤلفين والباحثين الى تلك السجلات وإنما اعتمدوا على مصادر أخرى .

إشكالية عملية التسجيل :

ويتجاهل التعميم الحكم على ثلاث قضايا جوهرية تتعلق بفهم أثر عملية تسجيل الاراضي من قبل السلطة :

أولاً - أكد محمد كرد علي في بداية هذا القرن على التباين الإقليمي الموجود في بلاد الشام ، حيث قام بمقارنة مناطق مثل حماة وحمص وقرى معرة النعمان بمناطق جنوب ولاية سوريا : « وليست الحالة كذلك في حوران حيث ترى ٩٥ في المائة من الارض موزعة بين سكانه على نسبة عادلة [أي : بنسب عادلة] ، وكلهم أرباب فلاحه ، وكذا في جبل حوران وعجلون والبلقاء والكرك ووادي التيم واقليم البلان » (٨) . فهل نستطيع تفسير هذا التباين على أساس ان مناطق الحق الفلاحي هي المناطق التي لم يتم فيها تسجيل الاراضي ؟ لا اظن ذلك صحيحا . فعلى سبيل المثال فان اراضي كافة القرى في انحاء قضاء عجلون قد سجلت ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل معظمها ، باستثناء قرى غور الاردن ، بأيدي الفلاحين أبان الفترة العثمانية ، فاذا اردنا فهم تأثير تسجيل الاراضي فانه لا بد من توثيق ذلك في مناطق مختلفة قبل اصدار حكم عام بشأن ذلك التأثير (٩) .

ثانياً - تتجاهل هذه الادبيات الاشكالية التكنيكية والاجتماعية الكامنة في عملية تسجيل الارض . فهناك وجهان للقضية : أولهما تحديد صاحب الحق وثانيهما تحديد الارض . ولا تعترف تلك الادبيات إلا بالوجه الاول ، أي تحديد صاحب الحق في نظام تميز بتجزئة الحقوق ، تعتمد آليته على جمع الضرائب وتقسيم المحصول أكثر من تجسيده بوثيقة حيازة مكتوبة تثبت الحق المطلق للمتصرف أو المالك . أما الوجه الثاني للاشكالية فلم يحفظ بأي اهتمام من قبل الباحثين ، حيث اعتمدوا على أحكام مسؤولي تسوية الاراضي في فترة الانتداب ، وحكموا على التسجيل العثماني بعدم الدقة والشسول (١٠) . ويجدر بنا النظر الى الطابو العثماني ليس كمحاولة فاشلة لتطبيق المساحة بالمثلثات بل كنظام تسجيلي حاول إدخال الارض بمقاييس ومصطلحات موحدة في نظم زراعية اجتماعية تميزت بتعددية التعبير المحلي عن الارض ، وقد تم ذلك في قضاء عجلون - على الاقل - بدون مسح المثلثات . فكيف ترجمت هذه المصطلحات متعددة المدلول الى مقاييس موحدة المساحة عند حلول الطابو العثماني ؟ وكيف تم ذلك في مناطق مثل قضاء عجلون التي لم تتوفر فيها كوادرنية ادارية لتحقيق المساحة بالمثلثات ؟

دعونا نفكر ملياً بنظرة الفلاحين أنفسهم للقضية ، أي تحديد علاقتهم بالارض . فكملا تتباين الانماط الزراعية في سوريا ، من الاراضي البعلية الى المروية ، من المرتفعات بزيتونها وكرومها وأشجار الفاكهة الى السهول ودوراتها الزراعية الحقلية، ومن البساتين والحواكير التي يحظر فيها الرعي الى المزارع الحقلية التي يسمح فيها بالرعي بعد حصاد المحصول . هذا التباين نلاحظه ، بشكل ملموس ، لا في مناظر الريف فحسب ، وإنما في خطاب القرويين وطرق تعبيرهم عن انتاجهم وعالمهم الاجتماعي .

إن هذا الواقع يشكل مفاهيم محددة هي بحد ذاتها الانعكاس أو التعبير عن هذا التباين في العلاقة مع الارض وأشكال التعاون بين الناس في عملية الانتاج ، وعلى الرغم من اختلاف التعبيرات المتعلقة بالارض من مكان لآخر فإنه يوجد منطق مشترك لبناء المصطلحات الزراعية عند الفلاحين أو المزارعين يعكس :

أ - عضوية الافراد في مجتمع القرية .

ب - القيود الاجتماعية التي تنظم بشكل جماعي عملية الفلاحة والحصاد والرعي .

ج - المسؤولية الجماعية حيال دفع الضرائب المفروضة على القرية ككل .

ف نجد مثلاً في مناطق واسعة من السهول مصطلحا واحداً ذا مدلولات عدة في آن واحد يعبر عن الاختلافات الدقيقة في نوعية التربة في قرية واحدة ، وعن المشترك العام في علاقات القرويين بالارض ، أي العضوية والتعاون والمسؤولية المالية الجماعية . إن مساحة الوحدة القياسية للارض تختلف حسب موقعها ونوعية تربتها . « فالفدان » - وهو أحد هذه المصطلحات التي تحمل مدلولات متباينة - يستخدم كمقياس للمساحة ، كما يتضمن علاقة عامة بين الناس في إنجاز العمل الزراعي (١١) . فالقرية مثلاً تتكون من عدد معين من الافدنة . ويشمل مدلول « الفدان » أيضاً عضوية صاحبه وقدرته على الانتاج ومسؤوليته الضرائبية . ويمكن التعبير عن نفس هذه العلاقات في مصطلح « الكيل » أو المحصول ، أي في البذار أو الحصص في أكوام على البيادر ، فحصة كل فرد تقسم بدورها الى : حصة الدولة ، حصة صندوق القرية أو خدم القرية ، حصة البيت الفلاحي وحصة البذار للسنة القادمة .

وبناء على ما تقدم فإنه بإمكاننا تلخيص فهمنا لتطبيق قانون مثل قانون الاراضي بأنه يعني إدخال مصطلحات ومفاهيم موحدة لوصف الارض وعلاقات الملكية المحلية، ولكن - وهذا ينطبق على التسجيل الاساسي - لا بحد للموظف الذي يحاول تسجيل توزيع الحقوق بين أصحابها من إقامة علاقة بين المصطلحات الرسمية العامة والمفاهيم المحلية والمستخدم سابقاً من خلال التعامل بين القرويين وممثلي السلطة . وكما زعم المؤرخ W. Kula فإن توحيد المقاييس والمفاهيم لا يمثل مجرد إنهاء الفوضى

أو تصفية الاضطراب في المفاهيم المرحب بها من قبل كل الأطراف المعنية فحسب ،
بل تخفيف استقلال المجتمعات الريفية عن جهاز السلطة المركزية (١٢) .

ثالثا - مدى تطابق التغير في أنظمة حيازة الأرض مع أنظمة فرض الضرائب
الزراعية وتحصيلها . فإذا كان التغير الذي تهدف إليه قوانين التنظيمات هو
التحول من تنظيم علاقات توزيع الحقوق في الأرض والانتاج من خلال الضريبة
إلى تنظيم يتحقق من خلال مفهوم الحيازة ، فلا بد من تطابق الإصلاح في المجالين ،
وهذا ما حاول المشرع العثماني تحقيقه من خلال تقوية الهيئة الاختيارية في القرية على
حساب (المقاطعين والأغوات) ، والطلب منها إعداد قائمة بأسماء المزارعين ، كل
حسب أرضه ، لأغراض الضريبة . ولكن ، على المستوى العملي - كما يذكر محمد
كرد علي - فإن الإصلاح الضرائب لم يكن متوازيا مع إدخال سجل للحيازات (١٣) ،
وبذلك لا نستطيع فهم تأثير تسجيل الأراضي إلا في ضوء علاقته ، محليا ، بالتغير أو
عدم التغير في طرق جمع الضرائب من الفلاحين .

ثمة فجوات مذهلة في فهمنا وتوثيقنا لطبيعة التغير في العلاقات الزراعية، ليست تلك
الناجمة عن دخول الزراعة إلى الأسواق المحلية والعالمية ، بل تلك الناتجة عن تغيير
ساليب الحكم من خلال التغير الإداري . فإذا كانت هناك بعض الأبحاث العامة حول
هذه الموضوعات (١٤) ، فإن الأبحاث في ميدان العلاقات الزراعية داخل القرية شبه
معدومة . ولا يوجد لدينا - حسب معرفتي - كتب تبحث في البنية الاجتماعية ،
أو تحليلها ، في قرية أو منطقة صغيرة في سوريا خلال القرن التاسع عشر ، كتلك التي
نجدها حول أوروبا الغربية منذ القرون الوسطى ، وفي أوروبا الشرقية وروسيا في
القرن التاسع عشر ، وفي اليابان منذ القرن الثامن عشر والصين منذ أواخر القرن
التاسع عشر . وحسب معرفتي كذلك ، نجد اهتماما ضئيلا بنمط هام من التنظيم
الاجتماعي في القرى ، وهو ما عرف « بالمشاع » ، ليس من قبل الباحثين المعاصرين
فحسب بل من قبل المثقفين في الوقت الذي كانت فيه تلك البنى والأنظمة سائدة .
فبينما انصب اهتمام فئة واسعة من المثقفين الروس في القرن الماضي وبداية هذا القرن
على النقاشات السياسية حول المشاعية القروية وإصلاحها ، وبالتالي على الدراسات
حول أهمية (المير) الروسي ، وبينما كانت ماهية (البيجارة) ، أي المجتمع
القروي ، في الهند نقطة انطلاق لكثير من النقاشات حول طبيعة المجتمع الهندي
في القرن الماضي لدى الهنود ومستعمرهم ، فإننا لا نجد في سوريا مثيلا لتلك النقاشات
السياسية حول طبيعة التنظيم التعاوني القروي والتي ترى في المجتمع القروي رمزا للهوية
القومية لدى تيارات فكرية يمكن تعريفها بالجماهيرية (populist) وكانت تيارات
متصارعة مع الماركسية في تلك الفترة ، بل لا نجد اهتماما بمثل هذه البنى الاجتماعية
من جانب المؤرخين الذين عاصروها وحتى اليوم . كما نجد أن بعض المؤرخين العرب

يناقشون تلك الانماط بنوع من الحرج كبقايا لمشاعية بدائية بقيت متواجدة على أرض سورية الى فترة قريبة (١٥)، ويقوم بعض الباحثين بربطها مع مشاعية الحقوق في الارض السائدة عند البدو (١٦)، ونادرا ما نجد اشارة الى نقاط التشابه بين هذه البنى القروية وتلك الموجودة في المير الروسي او لدى العديد من قرى ايران وسهول شمال الهند (١٧). ولا ندري على أي أساس يقوم بعض الباحثين بربط (المشاعية البدوية) في أراضي الرعي مع (المشاع) القروي . يبدو أن لديهم افتراضا بأن المشاعية ناتجة عن - أو على الاقل مرتبطة - بالعشائرية كتنظيم اجتماعي ، وبناء على ذلك يتعاملون في تحليلهم - بمن فيهم المتأثرون بالماركسية - مع علاقات الانتاج والملكية وكأنها ناشئة من علاقات القرابة ذات الاولوية في الوجود .

سجلات الطابو كأحد مصادر كتابة تاريخ قرى سوريا الاجتماعي :

لقد حاولت في الجزء الاول من هذه الورقة أن أشير الى بعض القضايا العامة والتي لا تزال غامضة في عملية « تطبيق قانون الاراضي لعام ١٨٥٨ م » في سوريا ، وإلى العلاقات الاجتماعية الانتاجية داخل قرى سوريا كذلك ، فكثيرا ما يقرأ المرء عن استغلال الفلاح من قبل فئات من المرابين وأصحاب النفوذ من جهة والبدو من جهة أخرى ، دون أن يفهم كيف وقع مثل هذا المستوى المزعوم من الاستغلال في الفترة المعنية من خلال العلاقات داخل القرية ، وأشكالها المتغيرة عبر الزمن ، ان العلاقات بين أفراد مجتمع القرية وجماعات النسب ، والعائلة نفسها تعتبر من موضوعات التاريخ وليس الكيانات السياسية الكبرى فقط . ولكن كتابة مثل هذا التاريخ الاجتماعي المفصل لقرية واحدة تتطلب مصادر عدة مثل : سجلات الطابو ، المالية ، المحاكم النظامية والشرعية ، سجلات النفوس والوثائق الخاصة المحفوظة لدى الاهالي ، اضافة الى التاريخ الشفهي .

والان دعونا نناقش في القسم المتبقي من هذه الورقة واحدا من تلك المصادر وهو (سجلات الطابو) لمنطقة محدودة (هي قضاء عجلون) ، محاولين التدقيق فيما يمكن أن يفيدنا حول عملية التسجيل نفسها ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية والانتاجية في هذه المنطقة من مناطق الحق الفلاحي ، وتصور المشاعية لحقوق الفلاحين في الارض . كنت قد ناقشت مراحل التسجيل في طابو قضاء عجلون وأسايلها بشيء من التفصيل في بحث سابق (١٨) . ولا أريد هنا أن اعود للتفصيل في ذلك الموضوع بل سأحاول تقديم العناصر الرئيسية الضرورية في هذا المقام فقط .

لقد بدأ التسجيل سنة ١٨٧٦م (١٢٩٢ مالية عثمانية) ، وفي أول قريتين جرى التسجيل فيهما وهما : النعيمة وأيدون ، وتقعان في سهول اربد الجنوبية ، كان

التسجيل على النحو التالي : أدخل تحت اسم المتصرف كل حقل في حيازته على انفراد ، مع اسم البقعة ووصف لما يحد الحقل ومساحته بالدونم وقيمة الحقل . أما مصدر هذه المعلومات والتي لا تستند على مسح بالمثلثات فهي - وكما ينص عليه قانون الاراضي - الهيئة الاختيارية في القرية . ولكن ومع اجراء التسجيل في قرية ثالثة من قرى سهول اردب ، وهي حوارة ، فاننا نجد شكلا آخر من التصور للعلاقات القائمة في القرية ، وهو الشكل الذي ساد في تسجيل كافة القرى السهلية فيما بعد ، وبموجبه ، تقسم أراضي القرية الى عدد محدود من الاحواض الكبيرة والتي تقسم بدورها الى عدد معين من الحصص . فحيازة كل متصرف عبارة عن حصة من تلك الحصص في كافة اراضي القرية ، وهذا هو نمط التسجيل الذي ساد في قرى السهول . وتتحقق شروط قانون الاراضي بان تسجيل الارض باسم كل متصرف على انفراد ، ولكن بطريقة تعبر عن تصور الفلاحين لارضهم على أنها وحدة تقسم بينهم وفقا للموقع وحصة كل شخص فيه ، وقد استمر هذا النمط من التسجيل ابان حلول قوميسيون اراضي لواء حوران (١٨٨٢ - ١٨٨٦ م) والذي تم بموجبه تسجيل قرى قضاء عجلون (١٩) ، ليس الارض الميري فحسب وانما الاملاك أيضا ، اي المسقنات والمغروسات .

هذا بالنسبة للقرى السهلية ، الا أن قضاء عجلون يشمل عدة مناطق طبيعية واجتماعية ، ففي المناطق المرتفعة المستوية مثل قرى منطقة الكفارات الواقعة الى الشمال من مدينة اردب او قرية الطيبة من قرى غرب اردب والتي تجمع بين زراعة الحبوب والزيتون ، طبق اسلوب التسجيل سابق الذكر نفسه حتى على حقول الزيتون وأشجارها ، بينما كلما كانت الارض اكثر ارتفاعا وأقل استواء ، مقارنة مع أراضي الجبال الوعرة ، أصبحت الاراضي المسجلة كوحدة بحصص لافراد القرية ككل أقل ، ومساحات الحقول الصغيرة المسجلة بأسماء أفراد او مجموعة صغيرة من الافراد اكثر ، كما هو الحال في قرى الكورة التي تجمع بين اراض مشاع سجلت من خلال الحصص ، وأشجار زيتون على أرض مشاع سجلت كأشجار بأسماء الافراد ، وبساتين سجلت بأسماء أشخاص منفردين او ، ما هو شائع أكثر ، بأسماء عدد من الافراد (وقد سجلت المغروسات الشجرية للمالك بشكل مستقل عن حيازات أرض الميري ، وانطبق ذلك على بيوت القرية) . وأخيرا فان القرى الجبلية تسود فيها الحقول الصغيرة وتندعم الحقول الواسعة حيث يملك فيها عدد محدود من المتصرفين حصصا . اما بالنسبة لقرى غور الاردن ، وهي محدودة العدد ، لان اغلب قرى شمال الغور كانت تابعة اداريا لطبريا ، فقد سجلت اراضي قرية المخيبة الواقعة في أسفل نهر اليرموك والتابعة اداريا لقضاء عجلون كحصص بأيدي أصحاب القرية ، بينما يظهر من سجل أرسل الى امانة شرق الاردن بعد رسم الحدود مع فلسطين عام ١٩٢٢م أنه قد تم تسجيل الارض في القرى التابعة اداريا لقضاء طبريا بشكل اخر مشابه للطريقة المتبعة في تسجيل اول

قريتين في قضاء عجلون أي بذكر مساحة كل قطعة بشكل منفرد في كافة أحواض البلد، وفي قرى شمال غور الاردن نلاحظ أنه بعد عدة سنوات ينتقل جزء من حصة كل متصرف بطريقة البيع الى أفراد من خارج القرية ويندر حدوث ذلك في المناطق الاخرى .

وينعكس هذا التباين الاقليمي ليس في اختلاف أنماط الزراعة ومدى أهمية الحقول المشاعية ذات المساحات الكبيرة بالنسبة لاراضي القرية ككل فحسب، وانما في تركيب وهيكله الحصص في القرى المختلفة أيضا . ففي مسح عام لهياكل أو بنى الحصص نجد اختلافات في تركيبها من اقليم لآخر ، اضافة الى تباين ظروف كل قرية منفردة ، وفي هذا الصدد سوف يتساءل المرء عن الاساس الذي يستطيع من خلاله الافتراض بأن التسجيل الموجود في دفاتر الطابو يعكس فعلا توزيع الحصص القائمة في ذلك الوقت ، وليس قدرة أصحاب النفوذ في المنطقة على دفع الرسوم المترتبة على التسجيل فقط ، لا نود أن نزعّم بأن العامل الثاني - قدرة أصحاب النفوذ على دفع الرسوم - والذي يركز عليه سكان المنطقة في تفسيراتهم لاسباب تباين حيازات العائلات فيما بعد لم يلعب دورا ، وانما تجدر الاشارة بشكل اولي الى ملاحظتين :

١ - من النادر أن نجد قرية كاملة قد سجلت بأسماء شيوخها ، وفي هذا الخصوص وجدنا قرية صغيرة واحدة هي قرية (مرو) من قرى شمال اربد قد سجلت اراضيها باسم أخوين يدعى كل منهما (شيخ) ، اضافة الى مواقع البناء في جدر البلد والتي سجلت بطريقة مماثلة . كما أن هناك مزرعتين وهما عبارة عن أرض زراعية غير مأهولة ومستقلة عن أراضي احدى القرى ومحدودة المساحة في منطقة مرتفعة سجلتا باسم مختار القرية .

٢ - ان السواد الاعظم من أصحاب الحق هم سكان القرية التي سجلت الارض فيها باسمائهم ، والاستثناء الملحوظ في ذلك بعض أصحاب النفوذ الريفيين، وفي هذا الاستثناء وجدنا بعض الافراد البارزين من عائلة العبيدات في منطقة الكفارات يمتلكون اسهما في ثلاث قرى وكذلك يمتلك كبير عائلة الشريدة ، عبد القادر افندي يوسف الشريدة ، اسهما في قريتين من منطقة الكورة ، اننا نجد أن ظاهرة تسجيل أرض باسم بعض التجار القاطنين في المدينة شبه معدومة ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يلاحظ أن مالكي البيوت في القرية هم أنفسهم مالكو الارض .

ان الحالات التي سجلت فيها باسم الافراد مساحات تزيد عما كانوا يزرعون ، تمثل استثناءات في بنية الحصص العامة في القرية التي يمكن تحليل خصائصها العريضة . ومع ذلك نجد ان مدى التفاوت في توزيع الحق في الارض المشاع في قرى السهول والمناطق المرتفعة المنبسطة أكبر مما هو في المناطق الجبلية الوعرة ، ويمكن ان يكون ذلك عائدا لا الى فوارق اقتصادية فحسب ، وانما الى تباين في طريقة تصور

العلاقات الزراعية بين السهول والمرتفعات الجبلية . ففي المناطق النهرية ينظر الى أرض القرية كوحدة كلية مكونة من عدد معين من الافدنة أو الربعات ، والفدان أو الربة تعبير عن القدرة على زراعة نسبة معينة من اراضي القرية ككل . أما طبيعة علاقات العمل داخل الوحدة فليس لها أهمية في التسجيل . فاذا كانت العلاقة عبارة عن تعاون بين مجموعة من الاخوة ففي العادة تسجل الأرض بأسماء الاخوة المتعاونين في الزراعة ، أما اذا كانت علاقة تعاون بين الاب وولده أو أولاده فانها لا تسجل بأسماء الابناء الا في بعض الحالات الاستثنائية ، وهي تعبر عن علاقات نتوقع أن تكون موجودة ضمناً في كثير من القرى الاخرى ، إلا أن الشراكة في الحصة لا تقتصر على الاقارب ، اذ كثيراً ما وجدنا الحصة الواحدة مسجلة لشخصين لا تربطهما علاقة قرابة واضحة . وأما اذا كانت علاقات التعاون في الوحدة الانتاجية الواحدة بين صاحب رأس المال الزراعي وأفراد من خارج العائلة قد يكونون مقيمين في وحدتها البيئية بشكل موسمي أو دائم كالحرائين مثلاً ، فلا يتم تسجيل الأرض باسم هؤلاء الافراد لان مفهوم الحق في قرى السهول يعبر عنه بمصطلح يدل على قسم معين من الأرض أو الى الراسمال الزراعي (الربة أو الفدان) وليس الى العمل الانساني بحد ذاته في الزراعة .

ويختلف الوضع في بعض قرى المرتفعات الجبلية حيث إن الوحدة القياسية والتعبيرية عن القدرة في الانتاج والحق في أرض المشاع مبنية على مفهوم العمل الانساني ، أي « الزمة » حسب تعبير الفلاحين . وفي مثل هذه القرى والتي تشتمل أحياناً على مساحات ملحوظة من الحقول والبساتين الصغيرة فانه لا ينظر الى القرية من الكل الى الجزء - اذا جاز التعبير - مثل قرى السهول ، وإنما من الجزء الى الكل . فكما أن القيمة الضريبية تجمع على أشجارها وكرومها وبساتينها منفردة فان أرض المشاع أيضاً تقدر وفقاً لعدد « الزلم » في القرية وتكتلهم حسب نظام الحصص المحلي . وبينما نجد في بعض القرى الجبلية نظاماً يتميز بانفرادية « الزمة » مثل قرية عنبه وهي إحدى قرى جبال عجلون والتي تقسم فيها أحواض المشاع الى قسمين : يتألف الاول من (٤/٣ - ١٩٩) حصة أو زمة والثاني من (٤/٣ - ٣٢٩) حصة ، بحيث تسجل الغالبية العظمى من الوحدات باسم رجل واحد فقط ، فاننا نجد كذلك بأن الاخوة في أغلب الاحيان مسجلون بشكل مستقل بعضهم عن بعض . وفي مناطق أخرى مثل بعض قرى الكورة يتكتل (الزلم) ليكونوا حصة كاملة من أرض القرية المشاع ، ففي قرية (تبة) ، مثلاً ، تكون الحصة المثالية عبارة عن ثمانية أفراد (زلم) ، وفي قرية دير أبي سعيد ، خنزيرة (الاشرفية) وكفر عوان مثلاً ، فان الحصة المثالية تكون أربعة أفراد (زلم) في السجل .

إذا استطعنا الربط بين هيكله الحصص الموجودة في السجل مع بعض الاختلافات الإقليمية لطرق تنظيم وتفكير العلاقات الزراعية ، فإننا نجد أوجه التشابه في تعامل الدولة مع كافة القرى ، فلو تأملنا أسس تقييم الأرض نلاحظ أنه يتم تسمينها على مستوى القرية ككل ، أي أن هناك قيمة واحدة ثابتة لدونم أرض الجبوب العقر في كافة أراضي القرية مهما اختلف موقعها ونوع تربتها ، وكذلك بالنسبة للبساتين المروية أن وجدت . ويبدو أن ذلك يعكس التقاليد المالية التي تتعامل مع القرية كوحدة ضرائبية . وكما عرفت فإن أنظمة فرض الضرائب (مال الويركو وبدل الاعشار) في الفترة التي عاصرت التسجيل الأساسي تشير إلى أنها كانت تقدر مبلغا من النقد يطلب من القرية ككل (٢٠) . أما الزعماء الذين قاموا بدفع المبالغ المفروضة على مناطقهم فكانوا من سكان الريف أيضا (٢١) . وبعبارة أخرى فإنه كان لابد من قيام أهل القرية أنفسهم بتقسيم الضرائب عليهم وفقا لقدرة الدونم أو الوحدة على الإنتاج .

المشاع والملكية الخاصة لاحدى قرى منطقة الكورة في قضاء عجلون :

ختاما، دعونا نلقي الضوء على قرية واحدة من قرى المنطقة لنكوّن فكرة عما نستطيع استخلاصه من سجلات الطابو لوحدها دون الرجوع الى وثائق أخرى ، ودون مقارنة مع التاريخ الشفهي للعلاقات القائمة داخل القرية الواحدة . ومن خلال ذلك سوف نسأل عن مدى قدرتنا على اعتبار علاقات الملكية المصورة في السجل كعلاقات ملكية خاصة . واستطرادا لذلك سنأخذ حيازات الزعماء في نفس المنطقة كمثال ، ونسأل أيضا إلى أي مدى هي تمثل أو تعكس علاقات ملكية خاصة بالنسبة لأصحابها .

إذا ما الذي نستطيع استنتاجه حول العلاقات الاجتماعية في قرية واحدة من خلال الطابو ؟ وإلى أية درجة بوسعنا اعتبار توزيع الحقوق في أرض القرية كعلاقات ملكية خاصة ؟ قبل الخوض في النقاش لا بد لنا من الوقوف أولا عند مصطلح (الملكية الخاصة) ، ما الذي نعنيه بهذا الاصطلاح ، لا من الناحية الحقوقية المجردة بل من ناحية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين القرويين أنفسهم ؟ .

تتميز الملكية الخاصة بعلاقتين يمكن ملاحظتهما في قوائم التسجيل :

- ١ - المشاركة في الحيازة وفقا لمبدأ الارث (وفي منطقة الدراسة نتوقع أن يكون ذلك حسب مبدأ مساواة الاخوة في تركة الوالد ، وأحيانا مشاركة أبناء العم لهؤلاء الاخوة في بعض الحيازات) .
- ٢ - الملكية الفردية الناتجة في بعض الحالات عن عمليات الارث والتبادل والتراكم ، إضافة إلى ملكية المرأة .

وللاجابة على هذه التساؤلات فقد اخترنا قرية (خنزيرة) أو ما يسمى اليوم (الاشرقية) الواقعة ضمن قرى منطقة الكورة ، وذلك لتوفر خمس قوائم مختلفة في هذه القرية هي : (١) مالكو البيوت في القرية (٢) المتصرفون بأرض المشاع (٣) مالكو أشجار الزيتون المغروسة في أرضها المشاع (٤) المتصرفون بأراضي البساتين (٥) مالكو مغروسات البساتين (٢٢) وعلى الرغم من أنه في العادة لم تسجل الاسماء الا ثنائيا ونادرا ما يسجل اسم الجد أو العائلة الا أننا ومن خلال مقارنة القوائم المختلفة وطبيعة المجموعات التي تشارك في الوحدات المملوكة المختلفة والاشارات النادرة حول علاقات القرابة مثل (فلان وابن أخيه فلان) نستخلص شيئا عن القرابة بين الافراد . وقبل دراسة هيكله كل قائمة ومقارنتها بعضها ببعض نود أن نذكر أهمية كل نوع من أراضي القرية ككل .

إن غالبية أراضي القرية (٨١٪) تقع في حوضي أراضي المشاع (الوجهة القبلية ٧٠٠٠ دونم عتيق والوجهة الشمالية ٢/١ ١٥٣١٢ دونما) . وتزرع معظم هذه الاراضي بالمحاصيل الحقلية . ولكن الحوض المسمى بالوجهة الشمالية يضم معظم أشجار زيتون القرية ، فاشجار الزيتون المغروسة على أرض المشاع تمثل (٢/١ ٨١٪) من أشجار الزيتون المسجلة في القرية . أما الحقول الصغيرة (والتي تتراوح مساحتها بين ٢٠٤ - ٢٠٠ دونم) والتي تمثل (١٩٪) من الاراضي المسجلة في القرية فيوزع استخدامها كما يلي : (٢/١ ٧٩٪) محاصيل حقلية ، (١٧٪) كروم ، (٣٪) زيتون و (٢/١ ٢٪) تين وأشجار أخرى ، ويمثل مجموعها ٢٢٥ من أصل ١٢١٦ شجرة زيتون مسجلة في القرية . أما تسمين أراضي القرية فتقدر بثمانية قروش للدونم الواحد بشكل عام مهما تنوعت مزارعها ، باستثناء سبعين حقلا صغيرا تتراوح مساحة الواحد منها بين ٤ - ١٥٢ دونما ومجموعها ١٥٢ دونما تثن ب ١٤ قرشا للدونم الواحد ، وهي عبارة عن بساتين مروية . ومع وجود تنوع في الانماط الزراعية في القرية الا ان أراضي الانتاج الحقلية المشاع تهيمن على تركيبها الاقتصادية .

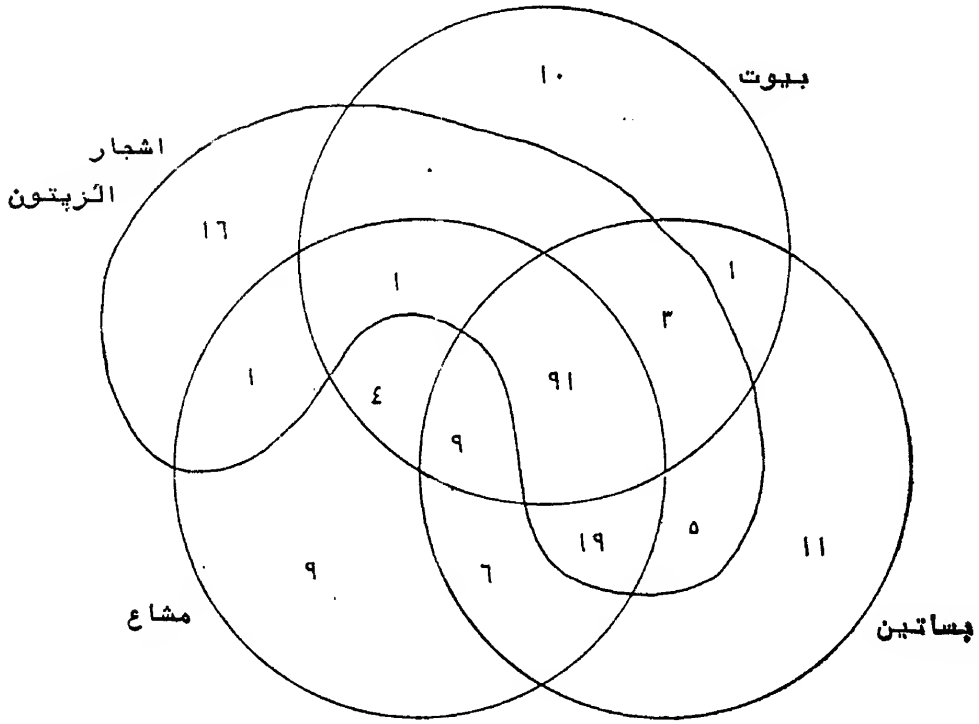
هناك تطابق كبير بين الافراد والمجموعات المالكة الواردة في القوائم المختلفة ، وبطبيعة الحال فان التطابق الاكبر موجود بين قائمة أصحاب أراضي البساتين ومغروساتها ، ولاغراض تحليلية هنا يمكننا تجاهل قائمة المغروسات والتركيز على قائمة أصحاب البساتين . ومن بين الاشخاص المالكين لبيت أو جزء من بيت هناك (٨٨٪) مسجلون كأصحاب أراض مشاع ، (٨٧٪) مسجلون كأصحاب أراض في البساتين ، (٧٩٪) مسجلون كمالكي أشجار زيتون و (٧٦٪) مسجلون كمالكين للأنواع الأربعة من الممتلكات (انظر الى الرسم التوضيحي رقم ١) . وبعبارة أخرى فان معظم أصحاب البيوت يشاركون في أرض المشاع ، ويصح ذلك فيما اذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعض البيوت قد سجلت باسم شخص ، وسجل سهم المشاع باسم ولده

أو أولاده أو العكس . أما بالنسبة لمدى الفردية أو المشاركة بالحقوق في القوائم الاربعة فاننا نلاحظ أن عدد المشاركين في حيازة واحدة من البساتين يبلغ ما بين ١ - ١٢ شخصا ، بينما لا يتجاوز عدد المشاركين في البيوت وأراضي المشاع في الوحدة الواحدة خمسة أو ستة أفراد . وتزيد نسبة فردية الحيازة في اشجار الزيتون عن غيرها من الحيازات ، ولوحظ وجود سبع نساء من المالكات لاشجار الزيتون في حين تنعدم هذه الظاهرة في أراضي المشاع والبيوت ، وتقل في البساتين حيث وجدت امرأتان فقط ، احدهن تمتلك اشجارا والاخرى تمتلك أرضا فقط ، والثانية هي احدى النساء السبع المالكات لاشجار الزيتون في أرض المشاع . واذا تأملنا مدى مشاركة الاخوة في الانماط الاربعة من الحيازات نجد أن معظم أراضي الحقول الصغيرة مملوكة من قبل إخوة أو جدوا . ونجد الاخوة كذلك مشتركين في ملكية بيت حتى ولو كان كل منهم يمتلك بيتا مستقلا . وعند النظر الى أرض المشاع نجد أغلب الاخوة المشاركين في ملكية بيت يشتركون ايضا في حيازة سهم من أراضي المشاع ، ولكن ذلك ليس دائما بالمطلق . فمن بين ٢٥ مجموعة من الاخوة المشاركين في ملكية بستان أو عدد من البساتين هناك ١٥ مجموعة فقط يشاركون في بعض البساتين والبيت والمشاع ، وفي ٦ مجموعات منها يشارك الاخوة في بيت ، ولكن يمكن أن نجد أحد الاخوة يزرع لوحده أو مع أناس آخرين غير اخوته ، في المشاع . وفي حالتين وجدنا اخوين لا يشتركان لا في البيت ولا في أرض المشاع .

ولنتأمل الان بشيء من الدقة المجموعات المشتركة في أرض المشاع . عند النظر الى توزيع الافراد على أسهم المشاع (جدول ١) نلاحظ وجود مجموعة تمتلك أكثر من سهم واحد ، وهي مقسمة داخليا أيضا الى نصف سهم وثلاثة أرباع سهم ، أي أنه لا يوجد سهم غير مقسم داخليا حصصا تزيد على واحدة . ومن خلال الجدول نلاحظ مبدأ التوزيع على أساس ربع حصة لكل فرد . ووجد أنه في (٦٢ ٪) من الحيازات ينطبق مبدأ ربع حصة لكل متصرف . ولكن هناك أيضا عددا من الافراد في حوزتهم نصف حصة أو أكثر . وتوجد اشارات الى أن نسبة من هؤلاء الافراد يتعاونون حقيقة مع اخوتهم أو مع أولادهم البالغين في زراعة حصتهم .

إذا امعنا النظر في أسس المشاركة في وحدة أراضي المشاع نلاحظ أن نواة المشاركة تكون عبارة عن اخوين أو ثلاثة اخوة يتكثلون مع بعضهم بعضا ، فهناك ٢٦ مجموعة (٣٨ ٪ من الحيازات) تتكون فيها نواة المشاركة من الاخوة حيث توجد ١٤ مجموعة من المتصرفين مكونة من الاخوة فحسب و ١٢ مجموعة تتكون نواة المشاركة فيها من الاخوة متعاونين مع أشخاص آخرين (انظر جدول رقم ٢) . وهناك أيضا عدد هام من الافراد (٢٧ فردا ، أي ٤٠ ٪ من الحيازات) سجل لهم حصة أو جزء من حصة ، وفي

الرسم التوضيحي (١)
توزيع الحيازات في قرية خنزيرة



المجموع = ١٨٦

العادة لا يسجل أب وأولاده كمالين لحصة . الا أننا نجد مثل ذلك في حالتين فقط :
 ففي الحالة الاولى هناك ثلاثة إخوة سجلت لهم الارض كالتالي : أخ وولده لهم (٤/٣) ،
 حصة وأخ آخر وولده لهم (٤/٣) حصة والأخ الثالث بحصة واحدة منفردا . ويتوقع
 أن هذا الأخ الثالث يتعاون مع أولاده أيضا إلا أنه لم يسجل أسمائهم . ومثل ذلك نجد
 حالات أخرى . وتوضح لنا هذه الحالة أن التعاون بين الاخوة ليس على أساس الارث ،
 حيث نلاحظ مثلا أن حصة الأخ الثالث أكبر من حصص أخويه ، وإذا عدنا أيضا الى
 التوزيع العام نجد هناك ١٠ حالات لا وجود لشاركة الاخوة بعضهم أو جميعهم في وحدة
 أرض مشاع بل يشتركون مع أناس آخرين . وفي الحالة الثانية هناك ٦ حالات من
 مجموعات تملك حصة واحدة كاملة ونجد أنه يضاف الى مجموعة الاخوة الثلاثة رجل
 رابع لا يشترك معهم في أية حيازات أخرى وفي ٤ حالات منها لا تربطه معهم أية علاقة
 نسب أبوي . وفي حالة من هذه الحالات تخبرنا مصادر غير سجلات الطابو أن الشخص
 الرابع ابن أخت الاخوة . فعلى الرغم من صعوبة اكتشاف علاقات المصاهرة بين
 الرجال المذكورة أسمائهم في السجل فأننا نتوقع أنها تلعب دورا مهما في تحديد
 المجموعات المتعاونة في الواقع (٢٣) . فالعلاقات المسجلة اذا لا تعكس مبدأ الارث ،
 ويمكن أن تعتبر العلاقات المسجلة ضمن مجموعة مالكة لأرض مشاع صورة فوتوغرافية
 جزئية للعلاقات التعاونية القائمة وقت التسجيل ، ففي مثل هذا التسجيل نجد أن
 علاقات التعاون مقتصرة على زمن محدد ، في حين يفترض أن علاقات التعاون هذه
 كانت تتغير مع الزمن وفقا لدورة العائلة (الأب وولده أو أولاده اذا كان معمرا ، الاخوة
 بدون مشاركة الأب في حالة وفاته ، وعلاقات تعاون أخرى مع شخص لا يمتلك رأسمال
 زراعي وإنما يساهم بجهده وعمله وخاصة في حالة نقص الايدي العاملة ، أو تعاون مع
 شخص يرتبط بعلاقات زواج أو ما شابه ذلك) .

أما بالنسبة للملكية أشجار الزيتون المفروسة على أراضي المشاع فان عدد الحيازات
 فيها (٥٦) حيازة وهو الاقل مقارنة مع أنواع الحيازات الاخرى ، حيث تبلغ في أرض
 المشاع (٦٨) وفي البيوت (٨٣) وفي البساتين (٢١٥) ، وحيث أن عددا من أفراد
 المجموعات المالكة في الانماط الاخرى من الحيازات لا يمتلكون زيتونا في أراضي المشاع .
 وعلى الرغم من أن مجموعة الاخوة في الحيازة لا تزال أساسية هنا أيضا ، بحيث نجد
 (١٨) مجموعة مالكة مكونة من إخوة (أي ٢٢٪ من الحيازات) ، إلا أننا نجد أن (٩)
 مجموعات يمتلك فيها أخ بشكل فردي وبدون مشاركة من اخوته الذين يشاركون في
 الحيازات الاخرى ، وبشكل عام فان نسبة الملكية الفردية يزداد هنا بحيث أن (٣١)
 حيازة (أي ٥٥٪ من الحيازات) مسجلة بأسماء أفراد ، ومن ضمنها (٧) نساء (أي
 ١٢٪ من الحيازات) . ونشعر هنا بأن الأشجار - بخلاف الممتلكات الاخرى - كانت
 عرضة للبيع والشراء أو التبادل بشكل غير موجود بالنسبة للأراضي أو البيوت .

وبالنسبة للبساتين أو الحقول الصغيرة نلاحظ نماذج من المشاركة تبدو وكأنها نتيجة لتلاعب في الارث ، فمدى التقيد في الملكية ملحوظ . ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أنماط من المجموعات المالكة : (١) مجموعات تملك بشكل مستقل ، فبين (٤٤) من هذه المجموعات نجد أن (١٣) فقط تتكون من فرد واحد ، والباقي عبارة عن مجموعات من الاخوة (١٠ مؤلفة من أخوين ، ٨ من ثلاثة إخوة ، وواحدة من أربعة إخوة ، و٧ بين إخوة وابن أخ و ٥ من أبناء العم) ومثل هذه الوحدات (المجموعات) تملك (١٣٦) حقلا من أصل (٢١٥) حقلا ، نلاحظ هنا أن الارث مبدأ رئيسي في تكون المجموعات المشتركة في ملكية واحدة ، ولكننا نجد ظاهرتين ثانويتين في علاقات المشاركة ، (٢) هناك بعض المالكين لا يملكون أبدا بشكل منفرد ، بل دائما مع أشخاص أو مجموعات مختلفة ، أي أن مثل هؤلاء الافراد بدون وكأنهم حصلوا على حقوق من خلال تقديم

جدول (١)
توزيع الحمص في العشاع (قرية خنزيرة)

الحصة	عدد المتفرقين في الحيـازة							مجموع الحيازات	مجموع الحصص
	١	٢	٣	٤	٥	٦			
$\frac{1}{4}$	٤						٤	١	
$\frac{1}{2}$	١٦	٢٤	١				٤١	$٢٠ \frac{1}{2}$	
$\frac{3}{4}$	٣		٢				٥	$٣ \frac{3}{4}$	
١	٤	١		١١			١٦	١٦	
$\frac{1}{4}$					١	١	٢	$٢ \frac{1}{2}$	
مجموع الحيازات	٢٧	٢٥	٣	١١	١	١	٦٨	$٤٣ \frac{2}{3}$	
مجموع المتفرقين	٢٧	٥٠	٩	٣٤	٥	٦	١٤١		

(جدول رقم ٢)

هيكلية مجموعات المتصرفين في أرض المشاع (قرية خنزيرة)

عدد الحالات	طبيعة مجموعة المتصرفين
٢٧	أفراد
٢	أب وولده
١٤	أخوة
	(١٣) حالة أخوان وحالة واحدة من ٤ أخوة
٢٥	آخرون
	(١٢) رجال :
	(١٠) حالات : شخصان لا تربطهما علاقة قرابية معروفة
	حالة إبن عم
	حالة شخص وإبن أخيه
	(١) ثلاثة رجال :
	حالة أخوان وشخص ثالث
	(٩) أربعة رجال :
	(٣) حالات : ثلاثة إخوة وشخص رابع
	حالة ثلاثة إخوة وإبن أخ
	حالة ثلاثة إخوة وإبن أخت
	حالة ثلاثة إخوة وإبن عم
	حالة أخوان وأخوان
	حالة أخوان وعمهما وشخص رابع
	حالة رجل وإبن أخيه وإبن عمه وشخص رابع
	(١) خمسة رجال :
	حالة (٤) إخوة = $\frac{4}{5}$ حصة) و (رجل خامس = $\frac{1}{5}$ حصة)
	(١) ستة رجال :
	حالة (٣) إخوة = $\frac{3}{5}$ حصة) و (رجل وإبن أخيه ورجل
	سادس = $\frac{2}{5}$ حصة) .
٦٨	مجموع الحيازات

عملهم وجهدهم أو بعض عناصر الانتاج الاخرى ، وهذه الحقوق دائما ثانوية مشتركة مع آخرين ، (٣) في عدد محدود من الحقول نجد أن كل المتصرفين يبدون من هذا النمط ، فنجد مثلا في بعض الحقول غير المشجرة خمسة أشخاص ليسوا اخوة أو أبناء عم ، وكل منهم يملك خمس الحقول ، وكأنهم تعاونوا في الزراعة وقسموا حقوق الملكية بينهم على أساس تعاونهم في الانتاج .

تكمّن وراء أنماط المشاركة الاربعة المختلفة المسجلة في القوائم ثلاثة مبادئ :

١ - الانحدار الابوي (الارث) ، أي الانتماء واكتساب الحقوق من خلال النسب المنحدر من أحد الاجداد الاصليين السابقين في القرية .

٢ - التعاون المباشر في العمل والانتاج وفقا لقدرات الفرد ومتطلبات النظام الزراعي بحد ذاته .

٣ - التبادل وترجمة نجاح الفرد في العمل الانتاجي اثناء حياته الى تراكم حقوقي .

وتلعب هذه المبادئ الثلاثة دورا في توزيع الحقوق في كافة أنماط المشاركة في الممتلكات ، الا أنه يمكن أن يغلب أحدها في نمط معين من الممتلكات . ففي البساتين مثلا يغلب المبدأ الاول بينما نلاحظ في أرض المشاع أهمية المبدأ الثاني ، حيث ان تنظيم الانتاج يتطلب تعاون مجموعة من الرجال ، أما المبدأ الثالث فيظهر بوضوح في ملكية أشجار الزيتون .

الاعيان وحياسة المشاع في منطقة الكورة :

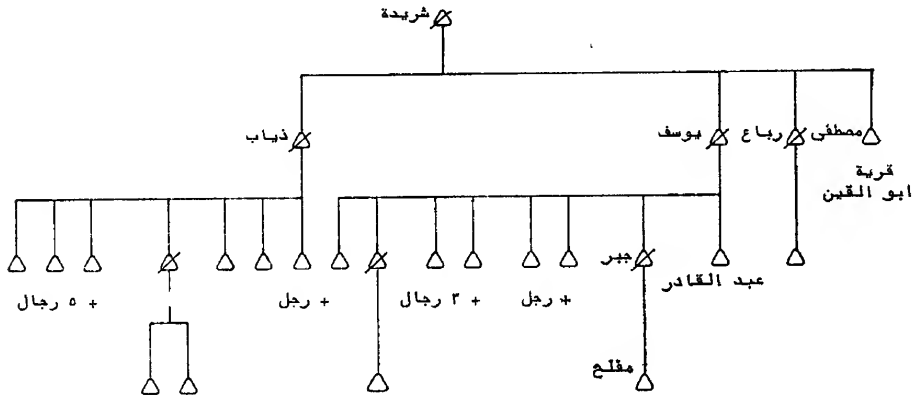
ولكي يتعمق فهمنا لطبيعة الحيازة في أراضي المشاع في المنطقة سوف نلقي الضوء على حيازة زعماء منطقة الكورة أي عائلة الشريدة في أراضي المنطقة المجاورة لقرية خنزيرة وهي منطقة (تبة) . ان تركيب الممتلكات في تبة مشابه لما هو في قرية خنزيرة حيث تتواجد بيوت وأرض مشاع وبساتين ومغروسات وأشجار زيتون على أرض مشاع . أما أرض المشاع فتشتمل بستة قروش للدونم الواحد ، وتنقسم الى قسمين كبيرين (الجزء الاول (أ) المقسم الى $\frac{٤٣}{٢}$) سهم يتكون من رخم ١٣٥٦٣ دونم ودير أبي سعيد ١٢٩٥٠ دونم وصوان ٨٠١٤ دونم وغبرة ٢١٩ دونم عتيق والجزء الثاني(ب) المقسم الى ($\frac{٤٤}{٨}$) سهم يشمل كفر الماء ٢٢٢٩٣ دونم ورحابا ١٥٧٥٣ دونم ومهرما ١٣٢٣ دونم عتيق) في منطقة تعتبر اليوم شاملة لست قرى ، وتترافق هذه المساحات المترامية الاطراف مع أشكال معقدة من التعاون ، حيث يتكتل ثمانية أشخاص أحيانا

د. مارثا منسدي

في سهم واحد . فاذا تأملنا حيازة عائلة الشريدة في أرض المشاع فاننا نجد أن عبد القادر أفندي يوسف الشريدة يمتلك حصة كاملة (حيازة ١) بمفرده ، وكذلك يمتلك ابن أخيه مفلح أفندي جبر ثلاثة أرباع حصة (حيازة ٢) منفردا (انظر الى الرسم التوضيحي رقم ٢) لكن باقي اخوتهم يشتركون مع أشخاص آخرين اضافة الى اخوتهم . فمثلا يملك أخوان نصف حصة (حيازة ٣) مع شخص ثالث ، كما يمتلك أخوان آخران خمسة اثمان حصة (حيازة ٤) مع ثلاثة أفراد آخرين . وجميع الحصص الاربع تقع في القسم الاول (غيرة ، صوان ، دير أبي سعيد ورخيم) ، بينما بقية الاخوة يمتلكون في القسم الثاني من الاراضي (مهرا ، رحابا وكفر الماء) بحيث يشترك أخ وابن أخيه في حصة واحدة (حيازة ٥) مع أبناء عمهم ذياب الخمسة ، ومع شخص ثامن . أما أولاد ذياب الثلاثة الاخرون فيشتركون مع خمسة أفراد في حصة واحدة (حيازة ٦) في اراضي الجزء الاول . وأخيرا يتصرف ابن عمهم رباع برقع حصة (حيازة ٧) في الجزء الثاني من اراضي تبنة منفردا (٢٤) .

الرسم التوضيحي (٢)

توزيع الحصص في أراضي تبنة المشاعية بين أفراد عائلة الشريدة



الحصة	١	٢	٣	٤	٥	٦
الاراضي	ب	١	١	١	١	١
الحيازة	٧	١	٢	٣	٤	٥

ومن جديد نلاحظ أنه ليس بالضرورة أن يتعاون الاخوة في وحدة انتاجية واحدة، بل يتعاون بعضهم مع أفراد آخرين، وتختلف كذلك مساحات حصص الاخوة، حيث لا نجد الحصص الكبيرة إلا لدى الاخوة ذوي المراكز السياسية، وكذلك فإن أبناء الاخ يحصلون على حقوقهم مثلهم مثل الاخوة. فاذا اجرينا مقارنة بين التكتلات المشاركة في ملكية أرض المشاع وبين التسجيل في ملكية البيوت، نجد ان الاخوة المشتركين في ملكية البيوت لا يشتركون بالضرورة في حصة واحدة من أرض المشاع، بل يشاركون في الغالب مع آخرين، وفي أحد البساتين فقط وجدنا كل أبناء العم، أبناء يوسف وذياب، مشتركين في ملكية واحدة (٢٥).

وعلى الرغم من فهمنا المحدود لطبيعة علاقات التعاون (تنظيم العمل والدورة الزراعية عبر المناطق الشاسعة) في منطقة تبنة الا أننا لا نستطيع اعتبار توزيع الحق في أرض المشاع كنتيجة للارث، أي تحديد الحق وفقا لدرجة الانحدار الابوي، وتكمن وراء توزيع الحق المسجل في الدفاتر علاقات تعاون مبنية على قدرة الفرد على حشد عناصر الانتاج. وعلى الرغم من الوضع الاستثنائي للزعيم عبد القادر الشريدة فان سلطته ليست ناتجة عن ملكيته الواسعة للأرض بل من قدرته على حشد عناصر الانتاج الأخرى وخاصة العمل.

الخلاصة :

لقد وجدنا اذمه مهما كان التباين في تفسير « معنى » قانون الاراضي بين مجموعة الباحثين التي ترى في نص القانون تعبيراً عن رغبة السلطة المركزية في بسط نفوذها على ادارة اراضي السلطنة ونزع سيطرة الاعيان والاغوات المحليين عنها، والتي ترى أيضاً بان الصراع الاساسي هو بين الادارة المركزية ونزعة الاطراف للاستقلالية، والمجموعة الأخرى من الباحثين والتي تفسر النص على أنه تعبير عن ظهور طبقة ذات جذور في ادارة الانتاج الزراعي المحلي ضمن اقتصاد زراعي توغلت فيه علاقات السوق عبر القرنين السابع عشر والثامن عشر. فان الطرفين يتفقان في تحديد أثر تسجيل الأرض بحد ذاته بأنه اظهر طبقة ذات حقوق من الملاك تشكلت من الاداريين المحليين والتجار.

إن عدم الاعتماد على فحص سجلات الطابو قد أدى الى ضعف الدراسات السابقة في تناولها لقضايا أربع هي :

- ١ - كيفية التسجيل نفسه من حيث أنظمته وتطبيقه العملي .
- ٢ - التباين الاقليمي في البنى الزراعية والسياسية، وتحديدًا في علاقة الادارة مع

الرعايا في مناطق سوريا المختلفة . فمثلا من دراسة سجلات الطابو نجد فوارق شاسعة بين ادارة التسجيل في قضاء عجلون وادارة التسجيل في قضاء البلقاء والكرك . فهذا ناتج من جهة عن اختلاف الانظمة التنفيذية - اي وجود قومييون خاص لتسجيل اراضي حوران في الشمال وغياب مثل هذا القوميسيون في مناطق الجنوب - ومن جهة اخرى اختلاف العلاقات السياسية بين الادارة وأصحاب النفوذ في كل منطقة .

٣ - طبيعة العلاقات القائمة داخل القرية حيث تتعامل هذه الدراسات مع مسألة الملكية باعتبارها علاقة بين مالك للارض لا يزرع ومزارعين يعملون في الارض بصرف النظر عن طبيعة العلاقات بين المزارعين أنفسهم داخل القرية . وبما أن عملية التسجيل مستمرة وطويلة الامد لا تحدث في وقت واحد بل خلال فترة فانه تتغير ابانها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ضمن القرية نفسها وببي القرية والمركز .

٤ - تداخل عملية تسجيل ملكية الارض مع طرق توزيع مسؤولية دفع العبء الضرائبي الزراعي ، حيث أن قوانين التنظيمات العثمانية كانت تهدف الى توحيد عملية تملك الارض ودفع الضرائب في أيدي أشخاص . ولكن تنفيذ الاصلاح الضرائبي قد تأخر كثيرا عن عملية تسجيل الارض .

إن دراسة سجلات الطابو ليست كافية وحدها لإيضاح طبيعة تداخل عملية التسجيل مع توزيع مسؤولية دفع الضرائب على الرغم من أهميتها ، الا انها يمكن أن توضح - فيما اذا تمت دراستها لمناطق مختلفة - شيئا من التباين الاقليمي للبنى الزراعية والعلاقات بين الادارة والرعايا ، اضافة الى توضيح طبيعة العلاقات القائمة داخل القرية الواحدة . وتتميز منطقة قضاء عجلون بما يسمى الحق الفلاحي للارض، اضافة الى وجود أشكال الحيازة والمصطلح عليها بالمشاع . ان أنظمة المشاع ليست عبارة عن وحدة متجانسة كانت قد نتجت عن التقاليد العشائرية المتماثلة في منطقة سورية كما يرى بعض الباحثين وانما هي عبارة عن أنظمة ادارية واجتماعية وانتاجية متنوعة على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه في طرق تصور الفلاحين عن الارض والانتاج .

وكمحاولة لدراسة طبيعة هذه الانظمة المشاعية، والعلاقات داخل القرية الواحدة فقد اخترنا احدى قرى الكورة وهي بلدة الاشرفية (خزيرة) حيث توفرت فيها خمس قوائم لأنماط الحيازات المختلفة . وعلى الرغم من محدودية قوائم الطابو هذه فقد

تمكننا من استنتاج شيء عن أسس الحقوق والمشاركة في الحيازات . لم يعتمد منهجنا في الدراسة على قضية وجود أو غياب مفهوم « الملكية الخاصة » عن ساحة القرية ، وانما كنا نهدف الى تشخيص طبيعة العلاقات القائمة خلف الحيازات المسجلة . وقد وجد أن مبدأ الارث وامكانية تبادل وبيع الحقوق - وهي من سمات الملكية الخاصة - كانت تكمن وراء كافة أشكال الحيازات بنسب متفاوتة . كما أن مبدأ القدرة على توفير عناصر الإنتاج غير الارض وعلى الاخص العمل كان له أيضا بعض التأثير على عملية الحيازة بالنسبة للارض والمغروسات . وقد لعب مبدأ الارث والتبادل دورا أكبر في حيازة الأشجار والبساتين ودورا أقل في حصص المشاع . أما مبدأ القدرة على العمل فقد كان له دور أكبر في المشاع وأقل في البساتين والأشجار . وعلى ذلك فقد وجدنا في قرية واحدة أكثر من نمط من انماط الملكية .

شكر وعرفان

لا يسعني الا أن أقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان الى كل من ساهم في اخراج هذه الورقة الى حيز الوجود وأخص موظفي دائرة الاراضي والمساحة في اربد : مدير الدائرة السيد غسان الشريدة ورئيس الديوان حسن عباينة . وفي عمان : السيد حسام عازر رئيس قسم الاحصاء وهالة حجازين رئيسة قسم العلاقات العامة وساري الفانك المستشار القانوني للدائرة والسيد كامل نصراوي مدير قسم التوثيق . كما أقدم بالشكر والعرفان الى عطوفة المدير العام لدائرة الاراضي والمساحة السيد علي غرايبة . وأتقدم بالشكر الخاص الى السيدين : هادل ضامن الزعبي لمساعدته في تحرير الورقة وريتشارد سومرز سميث لمساعدته في تحليل البيانات المتعلقة بقرية الاشرفية .

ولا أنسى أن أقدم الشكر الى الجهات الممولة والداعمة للبحث وهي : مؤسسة Wenner Gren للابحاث الانثروبولوجية في مدينة نيويورك التي قدمت تمويلها عام ١٩٨٩ م و The Social Science Research Council في نيويورك لدعمها عام ١٩٩٠-١٩٩١ م والى معهد الاثار والانثروبولوجيا في جامعة اليرموك لتوفيره التسهيلات والجو الملائم للبحث .

الحواشي :

observations, « inLand Tenure and Social Transformation in the Middle East , T . Khalidi (ed). Beirut, 1984, pp. 409-21. Consider also the parallel argument advanced for Egypt in K. Cuno , « The origins of Private owner ship of land in Egypt : a reappraisal,» *International Journal of Middle East Studies* 12, 1980, pp . 245 - 75 .

ولهذا الدور أنظر :

H. Islamoglu - Inan , « Les Paysans, le marché et l'état en Anatolie au XVIe siecle, *Annales E.S.C.*, 43 (5) , 1988 , pp. 1025 - 1043 .

H. Gerber , *Social Origins , Ottoman Rule in Jerusalem, 1890 - 1914*, Berlin, 1985 and R. Kark and H. Gerber , «Land registry maps in Ottoman Palestine, » *The Gartographic Journal* , 21, 1984, pp. 30-32.

ولمثل هذا الحكم على الادارة العثمانية بشكل عام انظر :

M. Maoz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861*, Oxford , 1968.

خطط الشام ، دمشق ١٩٨٣ ، ج٤ ص١٩٥ .
ان العبارة في النص المطبوع : « على نسبة عادلة » .

هناك بعض طلبة الدكتوراه بدؤوا بدراسة سجلات الطابو لمناطق شرق الاردن : محمد الطراونة من جامعة أرلانجن عن منطقة الكرك، ومن الجامعة الاردنية هند أبو شعر عن منطقة

(١) نجد ذكر القومسيون المخصوص بأراضي حوران تحت رئاسة أحمد النائي في السنوات ١٢٩٢ - ١٣٠١ رومي مالي ، أي ١٨٧٦ -

١٨٨٦م . يجوز أن عمل القومسيون استمر بعد هذا التاريخ فمثلا نجد أن تسجيل منطقة بني حسن تم من خلال قومسيون مخصص في ١٣٠٥ - ١٣٠٦ ، أي ١٨٨٩ - ١٨٩٠م .
(٢) R. Dlvison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-76*, Princeton, 1963; G. Baer, « The evolution of private landownership in Egypt and the Fertile Crescent,»

in *The Economic History of the Middle East , 1800 - 1914 C.* Issawi (ed.), Chicago , 1966 , pp. 80 - 90; K. Karpat, « The land regime, social structure and modernization, » in *Beginnings of Modernization in the Middle East : The Nineteenth Century*, W. Polk and R. Chambers (eds.) Chicago, 1968, pp. 68-90; H. Gerber , *The Social Origins of the Modern Middle East*, Boulder , 1987. See also S. Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913*, Cambridge, 1987, p. 87.

(٥) عبد الله الحنا ، القضية الزراعية والحركة الفلاحية في سوريا ولبنان ، ١٨٢٠ - ١٩٢٠م جزآن ، بيروت ، ١٩٧٥ ورفعت أبو الحاج في بحث غير منشور عن تاريخ السلطنة العثمانية في القرنين السابع والثامن عشر .

(٦) P. Sluglett and M. Farouq - Sluglett, « The application of the 1858 land code in Greater Syria : some preliminary

(٣) عبد الله الحنا ، القضية الزراعية والحركة الفلاحية في سوريا ولبنان ، ١٨٢٠ - ١٩٢٠م جزآن ، بيروت ، ١٩٧٥ ورفعت أبو الحاج في بحث غير منشور عن تاريخ السلطنة العثمانية في القرنين السابع والثامن عشر .

(٤) P. Sluglett and M. Farouq - Sluglett, « The application of the 1858 land code in Greater Syria : some preliminary

W. Kula, **Measures and Men**, Princeton, 1986.

خطط الشام ، ج ٤ ، ص ١٩٤ .
عبد العزيز عوض ، الإدارة العثمانية « ولاية سوريا ، ١٨٦٤ - ١٩١٤ » ، القاهرة ١٩٦٩ .
أنظر هاني حوراني ، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن : مقدمات التطور المشوه ، بيروت ١٩٦٨ وعبد الله حنا ، القضية الزراعية .

فعلى سبيل المثال يفترض هذا الربط كل من هاني حوراني في التركيب الاقتصادي و D. Warriner في « Land tenure » .

وللمقارنة مع قرى روسيا أنظر :
Y. Firestone , « Land equalization and factor scarcities : holding size and the burden of impositions in Imperial Central Russia and late Ottoman Levant , » **Journal of Economic History**, 41, 1981, pp. 813-33.

M. Mundy, « Shareholders and the state : representing the village in the late 19th century land registers of the Southern Hauran , » in **The Syrian Lands in the 18th and 19th Centuries**, T. Philipp (ed.) , Berlin , in press.

تم تسجيل أراضي قضاء عجلون ضمن وحدتي « القرية » و « المزرعة » بشكل عام .
والاستثناء الوحيد على هذا النمط من التسجيل هو منطقة بني حسن الزراعية الرعوية الواقعة شرق مدينة جرش حيث سجلت الأرض حسب وحدة العشيرة أو الجماعة ومن جديد وفي هذه المنطقة شبه الجافة لم تسجل الأرض باسم الشيوخ فحسب - وذلك على خلاف طريقة التسجيل في منطقة بني صخر في البلقاء - بل باسم عدد من متصرفي

(١٢) أريد ، نوفان الحمود عن منطقة عمان وجورج طريف عن منطقة السلط . أنظر كذلك :

(١٣) E. Rogan , « Turkuman of al -
(١٤) Ruman : a settler community in Ottoman Transjordan , » unpublished paper presented to M.E.S.A. meeting , Los Angeles , 1988.

وحول أختلاف تأثير تسجيل الأرض بين مرتفعات وسهول فلسطين أنظر :
H. Gerber, **Social Origins and Ottoman Rule** .

(١٥) ان (Warriner) صريحة في اعترافها لصادر معلوماتها عن الطابو العثماني وذلك على خلاف مؤلف معاصر مثل (Stein) :
D. Warriner, « Land tenure in the Fertile Crescent , » in **The Economic History of the Middle East . 1800 - 1914** , C. Issawi (ed.), Chicago, 1966, pp. 72 - 78 and K , Stein **The Land Question in Palestine 1917 - 1939**, Chapel Hill, 1984, p. 23.

(١٦) وحول مثل هذه المصطلحات والتنظيم الاجتماعي للزراعة المشاعية بشكل عام أنظر :
Y. Firestone, « Crop - sharing economics in Mandatory Palestine , Parts 1 and 2 , » **Middle Eastern Studies**, 11 , 1975 , pp. 3-23 & 175 - 94; A. Latron, **La vie rurale en Syrie et Liban : Etude d'économie Sociale**, Beirut , 1936 ; and S. Atran, « Démembrement social et remembrement agraire dans un village palestinien , » **L'Homme**, 95, 1985, pp.111-35,

- ١٥٦ و ١٦٢ - ١٧٩ ، مجموعة اريد .
 هناك دراسة تركز على أهمية روابط النسب
 والمصاهرة « علاقات التعاون في الانتاج :
**S. Atran, Hamula orgnization
 and masha'a tenure in Palestine
 Man, 26, 1986, pp. 271 - 95 .**
 تطابق الاسماء الواردة في السجل (دفتر
 أساس يوقلمه ١٢٩٩ - ١٣٠١ ص ٢٣٢ -
 ٢٥٣) الاسماء الواردة في الجزء المعني من
 شجرة النسب لعائلة الشريدة المنشورة في
 فريدريك بيك ، تاريخ شرق الاردن وقبائلها ،
 عمان ، ١٩٣٥ ، ص ٤٥٧ .
 دفتر أساس يوقلمه ١٢٩٩ - ١٣٠١ ، ص
 ٢٢٩ ، رقم التسلسل ٩٢٥ ، مجموعة اريد .

- كل جماعة . فكانت الحيازة عبارة عن حصة
 في عدد من المناطق وصلت الى ١٣ موقعا في
 حالة احدى الجماعات . (انظر دفتر يوقلمه
 ١٣٠٥ - ١٣٠٧ ، بني حسن ، مجموعة
 جرش في دائرة الاراضي والمساحة عمان) .
 وعن علاقات عشائر بني حسن الجيدة مع
 السلطة العثمانية خلال الفترة المدروسة انظر عليان
 الجالودي ، قضاء عجلون ١٨٦٤-١٩١٨ م قسم
 التاريخ ، الجامعة الاردنية ، رسالة ماجستير
 غير منشورة ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٢-١٠٦ .
Mundy, « Shareholders ». (٢٠)
 وعن زعماء الريف ودورهم في جباية الضرائب
 انظر الجالودي ، قضاء عجلون ، ص ٩٠ .
 دفتر أساس يوقلمه ١٢٩٩-١٣٠١ ص ١٤٨ (٢٢)

